

اللجنة الخامسة
٥٠ الجلسة
المعقودة يوم الأربعاء
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
الساعة ٢١/٣٠
نيويورك

الأمم المتحدة
المجتمعـة العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

٦ فبراير ١٩٩١

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد مايكوك (بربادوس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٢ من جدول الأعمال : تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال : تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط (تابع)

(ا) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ؛

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

البند ١٣٠ من جدول الأعمال : تمويل فريق مراقببي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق (تابع)

المحتويات ..

Distr. GENERAL
A/C.5/45/SR.50
28 January 1991
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتمويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في عضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

المحتويات (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الاعمال : تمويل فريق مراقبين الامم المتحدة في أمريكا الوسطى
(تابع)

البند ١١٨ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ (تابع)

تقديرات منقحة تحت ابواب ٣ و ١٣ و ٢٧ و باب الاعدادات ١

افتتحت الجلسة في الساعة ٢٢/٢٥

البند ١٣٢ من جدول الاعمال : تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع) (A/C.5/45/L.18)

١ - السيد كالبيتس (المانيا) : قال ، في معرض تقديمها لمشروع المقرر A/C.5/45/L.18 ، إن النص المقترح قصير نسبيا ، وهذا ما يجعله يتخد شكل المقرر ، واقتصرح أن تعتمده اللجنة الخامسة بتوافق الآراء .

٢ - اعتمد مشروع المقرر ١٨ A/C.5/45/L.18 دون طرحه للتمويل .

البند ١٣٩ من جدول الاعمال : تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط (تابع)

(١) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فقر الاشتباك (A/C.5/45/L.9)

٣ - السيد ميريفيلد (كندا) : في معرض تقديمها لمشروع القرار A/C.5/45/L.9 ، طلب إلى اللجنة أن تعتمد بتوافق الآراء . ولاحظ وجود بعض أوجه اختلاف فيما يتعلق ببنائه وبين القرار المناظر الذي اعتمد في الدورة السابقة ، وقال إنها تعزى إلى تحسين الحالة المالية للقوة نتيجة سداد بعض الأنشطة المتاخرة ، لذا فإن المبالغ الواردة فيه هي نفس المبالغ التي أوصى بها الأمين العام وأقرتها اللجنة الاستشارية .

٤ - السيد فيسلينغ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إنه في خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة تم التوصل إلى اتفاق بشأن توحيد صيغ فقرات معينة - خamaة الدبياجة - في جميع القرارات المتخذة في المستقبل بشأن أنشطة الأمم المتحدة لصيانة السلم . وقد أكدت الجهات التي تقدم هذه القرارات عادة أنها ستاحترم هذا الاتفاق في هذه الدورة ، لكن مشروع القرار A/C.5/45/L.9 لا يتفق مع ما تم الاتفاق عليه . ويضم هذا الاتفاق على مبادلة الفقرة المتعلقة بالمسؤوليات الخاصة للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل عمليات صيانة السلم بنفس العبارات التي صفت بها الفقرة المناظرة الواردة في القرار المتعلق بتمويل فريق الأمم المتحدة

(السيد فيسلينج ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية)

للمساعدة في مرحلة الانتقال . وقد كان الاتفاق موضع مشاورات ومتناقشات طويلة ، وكان من المؤمل أن تلتزم الاطراف المعنية به . وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كان التفكير يتوجه نحو مراعاته في المستقبل .

٥ - السيد كونمي (ايirlندا) : قال إنه قد تم فعلا في العام الماضي التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن ، وقد طرح المتكلم المسألة على الأمانة العامة بصفته منسقا لمعظم القرارات المتعلقة بعمليات صيانة السلم . والحقيقة أن هذه الفقرة ترد في معظم القرارات المعروضة على اللجنة بالصيغة المتفق عليها . أما الصيغة التي وردت بها في القرارين المتعلقيين بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/C.5/45/L.10) وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فرق الاشتباك (A/C.5/45/L.9) فهي تعزى إلى خطأ فني ي ينبغي تصحيحه قبل اعتماد القرارات .

٦ - السيد ميريفيلد (كندا) : أعرب عنأسفه لأنه لم يلاحظ في الوقت المناسب أن الفقرة المذكورة لم تتم بالشكل المتفق عليه .

٧ - السيد فرييس (البروبيج) : أعرب كذلك عنأسفه لهذا الأمر ، وقال إنه كان يقصد أن يكون صيغة الفقرة المناورة من مشروع القرار A/C.5/45/L.10 مماثلة للفقرة الواردة في مشروع القرار المتعلق بفريق مراقببي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى ، وهذا ما أبلغ إلى الأمانة العامة في حينه . ورأى أن الأمر يتعلق بمسألة فنية بحتة .

٨ - الرئيس : قال إنه سيBADR ، إذا وافقت اللجنة ، إلى تعديل مشروع القرار A/C.5/45/L.9 . وطلب إلى ممثل كندا أن يتلو الفقرة المعدلة .

٩ - السيد ميريفيلد (كندا) : قال إن الصيغة الصحيحة للفقرة هي كما يلي :

"إذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة الملقة على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل العمليات من هذا النوع ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣".

١٠ - واعتمد مشروع القرار A/C.5/45/L.9 بصفته المدققة شفويًا ، دون طرحه للتصويت .

١١ - السيد باريماني (جمهورية إيران الإسلامية) : أعرب عن رغبته في أن يسجل في محضر الجلسة أنه لو طرح مشروع القرار للتصويت لامتنع وفده عن ذلك .

١٢ - السيدة غويكوتسيبا (كوبا) : قالت إنه على الرغم من أن وفدها لم يكن حاضرا في اثناء اعتماد مشروع القرار A/C.5/45/L.9 ، فإنه يضم صوته الى توافق الاراء ، ولو أنه يرغب في أن يوضح أنه ما زال على موقفه المبدئي إزاء هذا المشروع .

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/C.5/45/L.10)

١٣ - الرئيس : طلب إلى ممثل ايرلندا أن يتلو الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار A/C.5/45/L.10 بصفتها المعدلة .

١٤ - السيد كونمي (اييرلندا) : قال إن الصيغة الصحيحة للفقرة هي كما يلي :

"إذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة الملقة على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل العمليات من هذا النوع ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣" .

١٥ - واعتمد مشروع القرار A/C.5/45/L.10 دون طرحه للتصويت .

١٦ - السيد باريماني (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن موقف بلده من تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واضح تماماً بحيث أنه لو طرح مشروع القرار A/C.5/45/L.10 للتصويت ، لامتنع وفده عن ذلك . وأعرب عن رغبته في إثبات ذلك في المحضر .

١٧ - السيدة غويكوتسيبا (كوبا) : قالت إن وفدها ولو أنه لم يتمكن من الحضور في اثناء اعتماد مشروع القرار A/C.5/45/L.10 ينضم الى توافق الاراء ، وإن كان يرغب في إعلان أنه لا يزال على موقفه المبدئي من هذا المشروع .

البند ١٣٨ من جدول الاعمال : تمويل فريق مراقبين الامم المتحدة العسكريين لايسران
والعراق (تابع) A/C.5/45/L.11

١٨ - الرئيس : قال إنه إذا لم يُبد أي اعتراض فإنه سيعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع القرار A/C.5/45/L.11 دون طرحه للتمويت .

١٩ - واعتمد مشروع القرار A/C.5/45/L.11 دون طرحه للتمويت .

البند ١٣٣ من جدول الاعمال : تمويل فريق مراقبين الامم المتحدة في امريكا الوسطى
(تابع) A/C.5/45/L.13

٢٠ - السيد كونمي (ايرلندا) : قال إن مشروع القرار A/C.5/45/L.13 ميغ على نسق سائر مشاريع القرارات المتعلقة بتمويل عمليات ميانة السلم . وإن مبالغ الاعتمادات والالتزامات المأذون بها في القرار هي المبالغ التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وأوصى باعتماد مشروع القرار بتوافق الاراء .

٢١ - واعتمد مشروع القرار A/C.5/45/L.13 دون طرحه للتمويت .

٢٢ - السيد انان (المراقب المالي) : قال إن مشاريع القرارات التي اعتمدت لتوها لا تسمح بزيادة معدلات السداد للبلدان المساهمة بقواتها . وإذا أدى تطبيق القرارات المتعلقة بالبند الى زيادة النفقات ، فسوف يُبذل كل جهد ممكن لاستيعاب هذه الزيادة في حدود الاموال الموجودة . وإذا لم يتتس ذلك ، فسوف يبلغ هذا الامر الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

البند ١١٨ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١
(تابع) A/C.5/45/L.19 ، A/C.5/45/L.27 ، A/C.5/45/L.27/Add.11

تقديرات منقحة تحت الابواب ٢ و ١٣ و ٣٧ و ٣١ وباب الايرادات ١

استعراض خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية بجميع اللغات الرسمية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا

تنفيذ برنامج العمل العالمي لمنع اساءة استعمال المخدرات

A/C.3/45/L.44
 الاشار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/45/L.44
 المتعلقة باليمن ١٠٨ من جدول الاعمال (العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال
 المخدرات والاتجار غير المشروع بها)

التنفيذ الفعال لمكون الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان وكفاءة اداء
 الهيئات المنشأة بموجب هذه المكون

التطورات المتعلقة بأنشطة مركز حقوق الانسان

تقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي

٢٣ - الرئيس : قال إنه ينبغي إدخال التمويلات التالية على الوثيقة A/C.5/45 : في الفقرة ٦ من الباب ألف من النص الانكليزي ، تدرج كلمة "reflected" بعد كلمة "decision" ، وفي الفقرة ١٦ ينبغي الاستعاضة عن عبارة "تحيط علما" بعبارة "وإذ تحيط علما" ، وفي الفقرة ١٧ ينبغي الاستعاضة عن كلمة "تعترف" بعبارة "وإذ تعترف" (تتحول كلتا الفقرتين الى فقرتين من الدبيبة وترقم سائر فقرات القرار تبعاً لذلك) ، كما ينبغي الاستعاضة في النص الاسباني عن الصفحة ٤ بالصفحة ٤ الجديدة التي وزعت على المندوبين .

٢٤ - السيد ايرومبا (اوغندا) : قال ، متكلما باسم مجموعة الدول الافريقية وباسم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، إن مسألة التقديرات المنقحة كانت إحدى المسائل الاولى التي درستها اللجنة وإنه بفضل ما بذله الرئيس من جهد تحقق وفورات تفوق قيمتها مليوني دولار فيما يتعلق بالبرامج التي تستهدف افريقيا .

٢٥ - واستطرد قائلاً إنه قد حدث ، مع ذلك ، مخالفات . في الواقع ، جرت محاولات لتحويل الموارد عن أغراضها الأصلية ، ومع أن بعض الوفود أشاد ، بما يتسم به قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ من مزايا وأمر على تخفيف عدد الوظائف من الفتة العليا ، فإننا اذا ما حللنا النتائج المترتبة في الميزانية البرنامجية على القرارات التي سنتخذها اللجنة او سبق ان اتخذتها ، للاحظنا ان النتيجة الم Africavie هي في صالح الهيئات الواقعية في اوروبا . واقتراح الامين العام على وجه التحديد ، نظراً لأن أقصى

(السيد ايرومبا ، اوغندا)

البلدان نموا تقع جميعها تقريبا في افريقيا وآسيا ، ان يعزز دور اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . بيد ان اثرب المقترنات التي توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتمادها سوف يتمثل في تعزيز اللجنة الاقتصادية لأوروبا . وقد دافعت بعض الوفود عن مبدأ المساواة لكن وفسد البلدان الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي لم تبد رغبة في المساواة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا . وإن الدول الرئيسية المقدمة لمشروع القرار A/C.5/45/L.19 هي نفس الوفود التي كانت تدافع عن مزايا القرار ٢١٣/٤١ . وتمارن حاليا ضغوط لكي يسحب اقتراح استحداث وظيفة وكيل امين عام ، الامر الذي يتناقض مع ما ينص عليه القرار ٢٣/٤١ ، وعلى الرغم من الوفورات التي تحققت والتي بلغت قيمتها بليونيني دولار . وقد مورس ضغط كبير على اوغندا وسواها من البلدان الافريقية لقبول هذه المخالفات ، لكن وفد اوغندا يتناول القرار ٢١٣/٤١ بجدية كبيرة .

٣٦ - وأضاف قائلا إن رئيس الجمعية العامة ، من جهة أخرى ، يحاول العمل على منح أعضاء مكتب الجمعية ملاحيات لم تراود قط واضعي ميثاق الأمم المتحدة ، بحيث يعمل المكتب على طريقة مجلس الأمن . ويعتزم وفد اوغندا العمل لا من أجل تعزيز موقف ما يسمى بالمشاركين الرئيسيين وإنما من أجل تعزيز موقف البلدان الفقيرة وذلك عندما تستأنف هذه الدورة .

٣٧ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : أشار الى الفقرة ٢ من الفرع واو من الوثيقة A/C.5/45/L.19 ، وقال إن الأمين العام سيتصرف وفقا للقواعد المعهود بها ، أي أنه لن يضطلع بالالتزامات إلا بموافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . إضافة إلى ذلك ، وكما يرد في الوثيقة A/C.5/45/66 ، سيقترح الأمين العام حلأ طويل الأجل لمسألة الحجم المناسب من الموارد بالنسبة لمركز حقوق الإنسان في مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٣ - ١٩٩٤ ، وسيأخذ بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية العامة التي يجري إعدادها للتحضير للميزانية البرنامجية ، والتحليل الإداري ، وجسم العمل .

٣٨ - السيد موشوبولوzi (اليونان) : أشار الى الفقرة ٢ من الفرع واو من الوثيقة A/C.5/45/L.19 ، فنبه الى أن اللجنة الاستشارية لن تجتمع قبل نيسان / ابريل ١٩٩١ ، ووجه سؤالا الى رئيس اللجنة الاستشارية عن الوقت الذي ستتمكن فيه اللجنة من النظر في المسألة المشار إليها في هذه الفقرة واتخاذ قرار في هذا الصدد .

٢٩ - السيد مسيلى (رئيس اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية) : أجاب قائلا إن اللجنة سبق أن عالجت حالات كثيرة أخرى مشابهة ، وإن رئيس اللجنة الاستشارية جاهر بذلك بصفة دائمة . فحين تُعرض مسألة يتبغي أن يُتخذ قرار بشأنها في غير أوقات انعقاد اللجنة ، يتصل الرئيس بأعضاء اللجنة فيبلغونه بارائهم ، ثم يرد الرئيس ، باسم الأعضاء ، على الأمين العام أو البرنامج ذي الصلة . وسترد اللجنة الاستشارية بمجرد أن يملها تقرير تحليلي من الأمين العام .

٣٠ - السيد إيرومبا (أوغندا) : أشار إلى الفقرة ٢١ من الفرع ألف من الوثيقة A/C.5/45/L.19 ، واعتراض على استعمال عبارة "تشير إلى" عوضا عن عبارة "تؤكد من جديد" . ومن الجدير بالذكر أن ممثل المملكة المتحدة كان قد اقترح هذه الصيغة ، لكن يبدو أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن .

٣١ - الرئيس : ذكر بأن ممثل المملكة المتحدة قال إنه طرح للتمويل الاقتراح باستعمال العبارة "تشير إلى" . وقد سبق أن عرض ذلك في مشاورات غير رسمية ، ولم تكن هناك أية اعتراضات . وحين لا يعرب أحد عن معارضته لاقتراح ما في مجمل ما مفتوح العضوية ، لا بد من الافتراض أن الاتفاق قد تحقق .

٣٢ - السيد إيرومبا (أوغندا) : قال إنه حضر هذه المشاورات وإنه يصر على أنه قيل "تؤكد من جديد" لا "تشير إلى" .

٣٣ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : أكد ما قيل فيما يتعلّق بالمشاورات غير الرسمية من أن المركز سيفتح بمجرد أن تتوصّل الأمم المتحدة وحكومة ناميبيا إلى اتفاق ، وأنه عند اعتماد مشروع القرار A/C.5/45/L.19 ، ستخصص الجمعية العامة الموارد المالية لافتتاح المركز . وفيما يتعلّق بالعبارة "تشير إلى" قال إنه لا يريد أن يتدخل في المناقشة ، لكنه يشير إلى أنه قد تمت الموافقة على القرار المذكور في العام الماضي وأن العبارة "تشير إلى" لا ترد في الديباجة لكنها ترد في منطوق القرار ، ولذلك فإن استعمال عبارة "تشير إلى" أو "تؤكد من جديد" لا تغير شيئاً من معنى الفقرة .

٣٤ - السيد إيرومبا (أوغندا) : أشار إلى أن بعض الوفود تفسر بعض قرارات الجمعية العامة بطرق مختلفة ، ولذلك فإنه يوافق على عبارة "تشير إلى" ، إلا أنه يرغب في أن يرد تفسير الأمانة العامة في محضر الجلسة .

(السيد إيرومبا ، أوغندا)

٣٥ - وقال إن أوغندا طلبت من قبل أن تُعد وثيقة من وثائق الدورة في موضوع مراكز المؤتمرات المملوكة بالكامل من الأمم المتحدة ، والمراد هنا تأمل الامانة العامة في تمويلها جزئياً من البلدان النامية . وستعود إلى الإشارة إلى هذه المسألة في لجنة البرنامج والتنسيق ، لكنها تأمل في الوقت نفسه في أن تطبق الجمعية العامة القرار بطريق لا تؤدي إلى فرض مطالب اقتصادية على حكومة ناميبيا . وقال إنه يأمل أن تتناول الوثيقة التي طلبتها أوغندا في موضوع المراكز ، مسالتها ملاك الموظفين والوظائف الشاغرة في مختلف المراكز على سبيل المقارنة بينها ، لأنها ترى أن المراكز الموجودة في إفريقيا لا تتمتع بعدد كافٍ من الموظفين . كما أن نتيجة المعاملة غير المواتية التي تلقاها إفريقيا في هذا الصدد قد أدت إلى ضياع موارد على القارة تبلغ في مجموعها ما يزيد على ٢ مليون دولار .

٣٦ - اعتمدت مشاريع المقررات والقرارات الواردة في الوثيقة A/C.5/45/L.19 دون تمويل .

٣٧ - السيد إينوماتا (اليابان) : قال إنه يريد أن يعرف الوضع فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الوثيقة A/45/7/Add.11 . ذلك أن الوثيقة المذكورة تبرز جوانب الاختلاف التي ظهرت أثناء المشاورات التي شاركت فيها اليابان ، وإنه يتذكر بجلاء أنه حيث اتفاق على تغطية الوظيفة من الرتبة مد - ٢ بإعادة تصنيف وظيفة من الرتب العليا . ولم يطرح وفد اليابان المسألة لأنه اعتبر أن الامانة العامة أو الرئيس سيصححان النص ، علماً بأن الرئيس نفسه قال إنه يمكن إجراء تعديلات تحريرية في النص . وقال إن النص به إغفالات لا يسمح الوقت الآن بتحقيقها ، لكن مازال هناك الوقت الكافي لمعرفة النتائج المترتبة على الفقرة ٩ . وأضاف قائلاً إنه يطلب معلومات عن هذه المسألة ، وعلى وجه التحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى أن توافق الجمعية العامة على التدبير الذي ترد الإشارة إليه في الفقرة ٩ .

٣٨ - الرئيس : أكد ما قاله من أنه ستكون هناك تغييرات تحريرية ، لكنه أشار إلى أنه يبدو أن هناك خلافاً في الرأي حول ما يعتبر تغييراً في التحرير . وقال إنه لا يعتقد أن الإشارة إلى وظيفة ما تعد تغييراً من حيث التحرير .

٣٩ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية) : قال إنه ينبغي للجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية ، وفقاً للقاعدة التي قررتها الجمعية العامة في القرار ٢١٧/٣٥ ، أن تؤيد مقترنات الأمين العام بإنشاء وظائف خارجة عن الميزانية من الرتبة مد - ١ ومن الرتب العلية . وحتى قبل عام ١٩٨٠ كانت اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية قد توصلت إلى نتيجة مؤداتها أنه ينبغي للجنة أن تشارك في إنشاء وظائف الرتب العلية . وبالتالي ، فإن الفقرة ٩ من الوثيقة A/45/7/Add.11 تتطابق مع الإجراء المقرر في قرار الجمعية العامة ٢١٧/٣٥ . وبعبارة أخرى ، ليس من الضروري أن توافق الجمعية العامة على التدبير المشار إليه في هذه الفقرة . وقد يؤدي إنشاء علاقة بين الوظيفة من رتبة أمين عام مساعد المقترنحة من الأمين العام بتمويل من الميزانية العادلة والوظيفة الجديدة الخارجة عن الميزانية من الرتبة مد - ٢ إلى تعقيد الأمور . فهذا موضوع ينبع في تناولهما كل على حدة ، أحدهما يتصل بإجراءات الميزانية والأخر بالموارد الخارجية عن الميزانية . وربما يمكن القول بأن المقصود هو تحويل وظيفة خارجة عن الميزانية إلى وظيفة أخرى تترتب عليها آثار في الميزانية العادلة ، الأمر الذي يفترض إعادة تصنيف مع رفع رتبة الوظيفة ، لكنه من غير المناسب الدخول في هذا النوع من الجدل .

٤٠ - الرئيس قال إنه ، وفقاً للواثيقتين A/C.5/45/27 و A/45/7/Add.11 ، ينبغي للجنة أن تتخذ مقرراً بشأن إنشاء ٣٠ وظيفة اقترناها الأمين العام في تقريره . وقال إنه يقترح ، استناداً إلى تقرير الأمين العام وتوصيات اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية ، أن تبلغ اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأنه ستترتب على تطبيق الولايات والاضطلاع بالأنشطة الإضافية الواردة في برنامج العمل العالمي ، احتياجات إضافية بمبلغ ٩٠٠ ٩١١ دولار في إطار الباب ٣٠ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وسيتم الحصول على هذه الاحتياجات الإضافية وفقاً للمبادئ التوجيهية لتشغيل واستخدام مندوق الطوارئ ، وسينظر في هذه المسألة في إطار البيان الموحد الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في نهاية الدورة الحالية طبقاً للبند (ج) من مرفق قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٢ .

٤١ - علاوة على ذلك ، سيلزم رصد اعتماد بمبلغ ٠٠٠ ١٧٨ دولار في إطار الباب ٣١ ، يقابل مبلغ مساوٍ في باب الإيرادات ١ .

٤٢ - وفي حالة عدم وجود أية اعتراضات ، سيكون مفهوماً أن اللجنة قد وافقت على الاقتراح دون تصويت .

٤٣ - وقد تقرر ذلك .

٤٤ - السيد إينوماتا (اليابان) : أشار إلى الفرع دال من الوثيقة A/C.5/45/L.19 ، وقال إن وفده كان طرفا في توافق الآراء الذي تم به اعتماد مشروع القرار A/C.3/45/L.44 ، ذلك أن وفده يولي أهمية كبيرة لمسألة تعزيز هيكل الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . كذلك ، فقد شرح وفده موقفه في اللجنة الثالثة لكنه يرى أنه ينبغي إيضاح هذا الدور أيضاً في اللجنة الخامسة نظراً للآثار المالية المترتبة على ذلك القرار . ويهدف القرار إلى الوفاء بالالتزام هام ، ولا تعتقد اليابان أن الوفاء بهذا الالتزام لا يكون إلا بإنشاء وظيفة وكيل أمين عام جديدة في الظروف الحالية ، نظراً لأنه لم تطبق ، على نحو مرض ، توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي رفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، أشار المتكلم إلى الفقرة ٢ من الفرع أولى من قرار الجمعية ٢٠١/٤٤ بـاء ، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده كي يختار ، في أسرع وقت ممكن ، ووفقاً للقرار ٢١٢/٤٣ ، أربع وظائف إضافية من الرتبة العليا لتخفيفها . وينبغي لا تقوم وظائف من المستوى الرفيع على أساس المهم والبناء ، بل على أساس إعادة تصنيف الوظائف الموجودة بالفعل . وهذا يتطلب أيضاً على إعادة بناء كيانات الأمم المتحدة في فيينا . وينبغي أن يكون مثالاً أمام الأمين العام الحاجة إلى تخفيض الوظائف من المستوى الرفيع في المنظمة بشكل عام .

٤٥ - السيد بالح (تونس) : أشار إلى الوثيقة A/C.5/45/L.19 وقال إنها تسرد للاسف مسائل معروضة على اللجنة الخامسة في مراحل متعددة وبصورة مختلفة للغاية ، وأنه توجد فيما يبدو رغبة في تخفيف البرامج ، وعلى وجه التحديد في إفريقيا . كما أعرب عن رغبته في أن يبرز ما حدث من مخالفات ، فيما يتعلق بعملية الميزانية الجديدة التي فرضها القرار ٢١٣/٤١ . وأعرب عن رغبته في أن تسجل ملاحظاته في محضر الجلسة ، واحتفظ لنفسه بالحق في العودة إلىتناول هذه المسألة في وقت لاحق .

٤٦ - السيد كاربتشيكو (هنغاريا) : قال إن بيان رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد يسرّ اعتماد الوثيقة A/C.5/45/L.19 لا سيما الجزء واو منها . وممض يقول إن هنغاريا ترى أن مسألة حقوق الإنسان مهمة للغاية . وأعرب عن أسفه إلى أنه تعين اللجوء إلى عملية لا داعي لها في هذا الصدد . وأعرب عن قلقه للتأخر في حل مسألة عاجلة ، لأسباب بيروقراطية . وأعرب عن أمله في أن تحل المشكلة على النحو الواجب بعد تقديم الدراسة ذات الصلة .

٤٧ - السيد مورتيوبولس (اليونان) : أشار إلى الجزء واو من الوثيقة المعتمدة منذ برهة A/C.5/45/L.19 ، وقال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويؤيد كل المبادرات والأنشطة الramمية التي تعزيز هذه المبادئ العالمية التي لا تقتصر على مجموعة جغرافية أو سياسية معينة . ولذا فإنه ينبغي أن توفر للهيئات الدولية المنشأة لهذا الغرض كل الموارد البشرية والمادية اللازمة لتمكينها من أداء مهمتها .

٤٨ - وأعرب عن قلق وفده في هذا الصدد لأن مركز حقوق الإنسان يواجه صعوبات متزايدة في تنفيذ أنشطته بسبب التزايد الكبير في حجم العمل الواقع على عاتقه والافتقار إلى الموارد اللازمة للاضطلاع به . وأعرب عن ثقته في أن يؤدي مشروع القرار المعتمد منذ برهة إلى سرعة اتخاذ تدابير محددة لتصحيح هذا الوضع . وأعرب عن أمله في أن يجري ، استناداً إلى الدراسة التي سينجزها الأمين العام في الشهر القادم بشأن الإدارة وحجم العمل ، إنشاء الوظائف الأربع الإضافية التي يحتاجها المركز بشدة كإجراء مؤقت إلى أن تتوافق الجمعية العامة في السنة القادمة على تدابير دائمة لإيجاد حل لهذه المشكلة على المدى الطويل .

٤٩ - السيد سيفورودسن (アイسلندا) : أشار أيضاً إلى الجزء واو من مشاريع المقررات والقرارات الواردة في الوثيقة A/C.5/45/L.19 ، وقال إنه يرغب في إعادة تأكيد الأهمية التي يعلقها وفده على احترام حقوق الإنسان وعلى دور الأمم المتحدة في هذا المجال . وأردف قائلاً إن جميع الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان والمضطلع بها في إطار الأمم المتحدة تشعكس في أعمال مركز حقوق الإنسان . واستطرد قائلاً إن ازدياد حجم العمل الواقع على عاتق المركز يعرقل عمله وأعرب عن ثقة وفده في إقرار الحلول المؤقتة المعتمدة بشأن المركز إقراراً نهائياً استناداً إلى الدراسة التي سينجزها الأمين العام في الشهر القادم بشأن حجم العمل .

٥٠ - السيد وو غانغ (الصين) : قال إن وفده يؤيد تماماً آراء اللجنة الاستشارية بشأن إنشاء سبع وظائف إضافية في مركز حقوق الإنسان . وقال إن اقتراح الأمين العام لا يستند إلى دراسة لحجم العمل الحقيقي الواقع على عاتق المركز ، وأنه قد حدثت أيضاً مخالفات خطيرة في الإجراءات . ولذا فإن لدى وفده ، شأنه في ذلك شأن وفود كثيرة ، تحفظات بشأن اقتراح إنشاء سبع وظائف جديدة في المركز . بيد أنه مدفوعاً بروح التوافق لن يعارض في اعتماد الوثيقة A/C.5/45/L.19 .

٥١ - السيد سبانس (هولندا) : قال إن وفده يؤيد مشاريع المقررات والقرارات الواردة في الوثيقة A/C.5/45/L.19 التي اعتمدت منذ برهة . وأعرب عن شقته في أن توفر الحلول المؤقتة الرامية إلى تعزيز مركز حقوق الإنسان والواردة في الجزء واو من الوثيقة الأساس لحل هيكلية بصورة أكبر يتيح للمركز أداء مهامه التي على قدر كبير من الأهمية . واستطرد قائلا إن الحلول المؤقتة لا تخل بالتدابير الطويلة الأجل التي سوف تعتمد لتعزيز المركز . وأردف قائلا إن حجم العمل الواقع على عاتق المركز قد تزايد في العقود الأخيرة لأن الأمم المتحدة قد أحرزت نجاحا كبيرا في تعزيز� احترام حقوق الإنسان . وانضمت بلدان كثيرة إلى الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ، وتعهنت بالوفاء بآحكامها . كما اعتمدت اتفاقيات دولية جديدة ووضعت مفاهيم جديدة لحقوق الإنسان تتطلب تحليلها ودراستها بعناية شديدة . وأعرب عن رغبة وفده في إبراز أهمية دور الأمين العام في مجال توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان . وأعرب عن أمله في أن توفر المركز في المستقبل القريب الظروف التي تمكّنه من الاضطلاع بجميع مهامه بكفاءة وفعالية . وقال إنه يشيّفي لنساً لا ننس أن التمويل الكافي والإدارة الفعالة لا يمكنان غاية في حد ذاتهما بل إن جميع الجهود المبذولة تهدف إلى حماية الأفراد من انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم .

٥٢ - السيدة غويوكوتشيا (كوبا) : قالت إن وفدها يتضمّن إلى توافق الآراء المتعلقة بالوثيقة A/C.5/45/L.19 التي جاءت نتيجة عمليات دقيقة تتخطى على تنازلات متبادلة . بيّد أنه كما ذكر ممثل أوغندا طلب من أطراف في بعض الحالات أن يقدموا كل شيء أو كل شيء تقريباً وأن يتخلّوا من جهة أخرى عن آمال أخرى اعتبرت هي ذاتها مشروعة بالنسبة إلى وفود معينة . وأعرب عن استياء وفده الشديد من بعض الوضعيات التي حدثت في أثناء المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار هذا وبمشاريع قرارات أخرى ، بذلك فيها محاولة لتخويف الوفود التي تدافع عن مواقف معينة وعلى الدوس على حقوقها المشروعة والسيادية . ولذا فقد أعرب عن رغبته في إشارة الروح التي سادت اللجنة حتى تتمكن من اختتام أعمالها بنفس الاحترام الفردي والجماعي الذي اتسمت به حتى الان .

٥٣ - ومن جهة أخرى أعرب عن رغبته في الإعراب مجدداً عن قلقه إزاء انتهاكات إجراءات الميزنة التي ظهرت في هذه المناسبة . وقال إن وفده يرى أنه قد حدث سابقة سلبية لن يتسمى إزالتها في المستقبل إلا بمسؤولية شديدة .

٥٤ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد الملاحظات التي أبدتها وفود أخرى بشأن تخفيض بعض برامج منطقة إفريقيا ، لأن هذا لا يتفق مع الأولوية الممنوحة منذ عدة سنوات للوضع العام لبلدان هذه المنطقة .

السيدة غويكوتشيا ، كوبا)

٥٥ - وأشار إلى الجزء جيم من الوثيقة A/C.5/45/L.19 المتعلق بتقديم المساعدة الانتخابية إلى هايتي ، وأكد أنه على الرغم من أن المبلغ المتعلق بهذه المساعدة قد وضع بوصفه تقديرًا منقحًا ناجماً عن مصروفات استثنائية فإن هذا لا يعني أن هذا نشاط متعلق بالسلم والأمن الدوليين بل إنه يتعلق على وجه الخصوص بتقديم مساعدة تعاون تかり .

٥٦ - وفي الختام أعرب عن رغبته في لا تخل موافقته على إنشاء وظائف معينة بموقفه بشأن ميزانية برامج السنة القادمة .

٥٧ - السيد كونمي (ايرلندا) : قال إنه نظراً لتأخر الوقت فإنه سيقتصر على تأييد شرح الموقف الذي قدمه ممثلو ايسلندا وال مجر وهولندا واليونان .

٥٨ - السيدة شيتاكا (كينيا) : أعربت عن تأييدها التام للبيانات التي أدلّت بها ممثلو أوغندا وتونسي والصين واليابان وكوبا . وقالت إن كينيا قد أبدت بوضوح رأيها بشأن النهج غير الموضوعي الذي انتهجه بعض الوفود تجاه قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ . وقالت إنها لن تشرح رأيها بشأن الأهمية التي تعلقها كينيا على حقوق الإنسان لأن اللجنة الخامسة ليست المحفل المناسب لذلك ، بيد أنها تشعر بقلق شديد إزاء الطريقة التي حللت بها اللجنة الخامسة بعض المسائل ، وتبهت إلى أن النظر في المخالفات في المستقبل يجب أن يقوم على معالجة عادلة لجميع الاهتمامات لا سيما اهتمامات البلدان الشامية .

رفعت الجلسة الساعة ٠٠/١٥